الأمم المتحدة

A/C.5/76/SR.10

الجمعية العامة

الدورة السادسة والسبعون

الوثائق الرسمية

Distr.: General
11 May 2022
Arabic
Original: English

اللجنة الخامسة

محضر موجز للجلسة العاشرة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الجمعة 4 آذار/مارس 2022، الساعة 15:00

الرئيس: السيد مارغاريان ..... (أرمينيا)

رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية: السيد بشار بونغ

المحتويات

تنظيم الأعمال

البند 140 من جدول الأعمال: تحسين الحالة المالية للأمم المتحدة *(تابع)*

البند 137 من جدول الأعمال: الميزانية البرنامجية لعام 2021 *(تابع)*

إدارة التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة

هذا المحضر قابل للتصويب.

وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني وإرسالها في أقرب وقت ممكن إلى: Chief of the Documents Management Section (dms@un.org).

والمحاضر المصوَّبة سيعاد إصدارها إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

22-03255 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

افتتحت الجلسة الساعة 15:10.

تنظيم الأعمال (A/C.5/76/L.23)

1 - **الرئيس:** دعا اللجنة إلى النظر في برنامج العمل الأولي والمؤقت المقترح للجزء الأول من الدورة السادسة والسبعين المستأنفة، الذي أُعد على أساس مذكرة الأمانة العامة بشأن حالة إعداد الوثائق (A/C.5/76/L.23).

2 - **السيد أجمل** (باكستان): تكلم باسم مجموعة الـ 77 والصين، فقال إن المجموعة، وإن كانت تعترف بالجهود التي بذلت مؤخرا لإصدار التقارير في الوقت المناسب، ترى أن هناك مجالا لمزيد من التحسين. وأشار إلى أن توافر الوثائق في الوقت المناسب أمر أساسي لمداولات اللجنة ولضمان إيلاء البنود المدرجة في جدول أعمالها الاهتمام الذي تستحقه.

3 - وأضاف قائلا إن المجموعة ستسعى جاهدة إلى التوصل إلى توافق في الآراء بشأن مسائل إدارة الموارد البشرية في الدورة الحالية، مع التركيز بصفة خاصة على تعزيز التمثيل الجغرافي العادل، وملء الوظائف الشاغرة، ومعالجة أوجه القصور في عملية اختيار الموظفين، وتحقيق التكافؤ بين الجنسين، وتحسين إدارة الأداء. ففي حين يجب تحسين الحالة المالية للمنظمة، فإن أي نُهج إدارية بديلة لإدارة الموارد لن تكون فعالة إذا استمر النمط الحالي لدفع الاشتراكات. ولذلك يجب على الدول الأعضاء، ولا سيما الدول التي تمتنع عن تسديد اشتراكاتها باستمرار وعمدا لأسباب سياسية، أن تسدد أنصبتها المقررة بالكامل وفي الوقت المحدد ودون شروط.

4 - وأفاد في خاتمة كلامه بأن المجموعة تعلق أهمية كبيرة على المساءلة باعتبارها الوسيلة التي تمكن الدول الأعضاء من التأكد مما إذا كانت قرارات الجمعية العامة تنفذ تنفيذا كاملا. ولذلك، ستشارك المجموعة بصورة بناءة في مداولات اللجنة بشأن نظام المساءلة، مع إيلاء اهتمام خاص لمساهمة الإصلاحات في تعزيز المساءلة. وستشارك المجموعة أيضا بنشاط في مداولات اللجنة بشأن مسائل من قبيل أنشطة سلسلة الإمداد، وإدارة التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة، والتشييد وإدارة الممتلكات، وتحسين الحالة المالية للمنظمة، وتقرير وحدة التفتيش المشتركة.

5 - **السيد كاميلي** (ممثل الاتحاد الأوروبي بصفته مراقبا): تحدث أيضا باسم ألبانيا وأندورا وأوكرانيا والبوسنة والهرسك وتركيا والجبل الأسود وجمهورية مولدوفا وجورجيا وسان مارينو وليختنشتاين ومقدونيا الشمالية وموناكو، فقال إن الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه يقفان في تضامن كامل إلى جنب أوكرانيا وشعبها. وأضاف قائلا إن الاتحاد الأوروبي، بعد الإشارة إلى قرار الجمعية العامة دإط-11/1 المعنون "العدوان على أوكرانيا"، الذي اتخذته الأغلبية الساحقة من أعضاء الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية الطارئة الحادية عشرة المعقودة في 2 آذار/مارس 2022، يدين بشدة عدوان الاتحاد الروسي على أوكرانيا لأنه يمثل انتهاكا صارخا للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة ويقوض الأمن والاستقرار الدوليين. والاتحاد الأوروبي يظل ملتزما بسيادة أوكرانيا واستقلالها ووحدتها وسلامتها الإقليمية داخل حدودها المعترف بها دولياً. وهو يشعر بالجزع والفزع إزاء الأثر الإنساني للعدوان العسكري المستمر والهجمات العشوائية المرتكبة التي أسفرت عن مقتل مدنيين أبرياء، بمن فيهم أطفال، وأجبرت الملايين على الفرار من ديارهم. فيجب أن يظل إيصال المساعدة الإنسانية وحماية المدنيين دون عوائق تمشيا مع القانون الدولي على رأس أولويات المجتمع الدولي.

6 - وتابع قائلا إن القلق يساور الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي إزاء العدد المتزايد من توصيات اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية التي يبدو أنها تفتقر إلى الاستناد إلى أساس تقني. وينبغي للجنة الاستشارية أن تبذل قصارى جهدها للوفاء بولايتها التقنية: فتوفير الخبرة الفنية المحايدة والقائمة على الأدلة والشفافية وإصدار اللجنة الاستشارية للتقارير في حينها أمران أساسيان لعمل اللجنة الخامسة.

7 - واستطرد قائلا إن اللجنة لا يمكنها أن تستمر في إرجاء التوصل إلى قرار بشأن إدارة الموارد البشرية. فموظفو الأمم المتحدة يؤدون دورا حيويا في الوفاء بولايات المنظمة مع التمسك في الوقت نفسه بمبادئها وقيمها، وينبغي للدول الأعضاء أن توفر لهم إطارا محدَّثا ومحسنا للعمل، فضلا عن اعتماد سياسات حديثة وفعالة في مجال الموارد البشرية تلبي الاحتياجات الحالية والمستقبلية للمنظمة. وأشار إلى أن مما يشجع الاتحاد الأوروبي التقدم الكبير المحرز في الجزء الأول من الدورة الخامسة والسبعين المستأنفة، التي ركزت فيها اللجنة، لأول مرة، على إدارة الموارد البشرية في المقام الأول. وسوف يستفيد الاتحاد الأوروبي من هذه الجهود بهدف التوصل إلى توافق في الآراء بشأن جميع جوانب هذه المسألة.

8 - وأردف قائلا إن القلق يساور الاتحاد الأوروبي إزاء المحاولات الأخيرة التي بذلت لتقويض استقلال الهيئات الإشرافية وعرقلة التحقيقات التي تجريها. وهو لا يزال ملتزما التزاما قويا بوضع إطار قوي للمساءلة. فمساءلة الأمانة العامة والجهات الأخرى صاحبة المصلحة تمثل حجر

الزاوية في الإصلاح الإداري وجزءا لا يتجزأ من نظام تفويض السلطة. وهذه المساءلة ضرورية أيضا لإرساء ثقافة قوامها الأخلاقيات والشفافية ولمنع سوء السلوك والتصدي له. فعلى اللجنة أن تسعى جاهدة لإيجاد حلول تتسم بالمسؤولية للمسائل الهيكلية الطويلة الأجل مثل حالة السيولة في المنظمة وتمويل التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة، مع تجنب إغراء تأجيل المسائل الهامة.

9 - واسترسل قائلا إن توافر التمويل المناسب للمنظمة وعملها بشكل سليم يتوقفان على عمل اللجنة التي ينبغي أن تحسن أساليب عملها من أجل الاضطلاع بأعمالها بمزيد من الكفاءة واعتماد قرارات ذات نوعية جيدة. وسيعقد الجزء الأول من الدورة المستأنفة، مرة أخرى، في شكل افتراضي؛ ويجب أن يظل توافق الآراء المبدأ التوجيهي للجنة، ويجب أن تظل جميع الدول الأعضاء منخرطة من أجل تجنب اللجوء إلى الخيارات البديلة أو التأجيل. وأنهى كلامه قائلا إنه يجب إيجاد حل لإتاحة المداولات المتعددة اللغات من أجل ضمان شمولية المناقشات. وينبغي للجنة أيضا أن تستفيد استفادة جيدة من المعلومات التكميلية المتاحة لتجنب إثقال كاهل الأمانة العامة بالأسئلة المتكررة. ويجب على الدول الأعضاء أن تشارك بجدية وسرعة، دون إيماءات أو إقامة روابط مصطنعة بين المسائل.

10 - **السيد إيبوا إيبونغي** (الكاميرون): تكلم باسم مجموعة الدول الأفريقية، فقال إن إصدار الوثائق بجميع اللغات لا يزال يتأخر على الرغم من الجهود التي تبذلها الأمانة العامة واللجنة الاستشارية. وإصدار التقارير في حينها، وفقا للنظام الداخلي للجمعية العامة، يكتسي أهمية بالغة لاختتام أعمال اللجنة الخامسة بنجاح. وينبغي أيضا أن تتاح الترجمة الفورية ليس فقط خلال الجلسات الرسمية ولكن أيضا خلال الأجزاء الحاسمة الأخرى من مداولات اللجنة، وذلك لضمان مشاركة جميع الوفود على قدم المساواة.

11 - وأشار إلى أن أثمن أصول الأمم المتحدة هو مواردها البشرية. ولذلك، ينبغي أن يكرس الجزء الأول من الدورة المستأنفة أساسا للمسائل المتصلة بإدارة الموارد البشرية، بما في ذلك تكوين الأمانة العامة، ونظام النطاقات المستصوبة، واستراتيجية إدارة الموارد البشرية. وذكر أن الجزء الأول من الدورة المستأنفة يتيح أيضا فرصة لمناقشة مسائل من قبيل التقديرات المنقحة لبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، واستخدام صندوق الطوارئ، وتقرير وحدة التفتيش المشتركة. غير أن المجموعة تشعر بالقلق إزاء إدراج مسائل مؤجلة من الجزء الرئيسي من الدورة في برنامج عمل اللجنة للجزء الأول من الدورة المستأنفة ليس لها صلة مباشرة بإدارة الموارد البشرية. وهذه الممارسة تحول دون نظر اللجنة بجدية في جميع المسائل المعروضة عليها في غضون الوقت المخصص لها، ولذلك ينبغي وقفها.

12 - وختم بالقول إن الفريق سيولي، في الجزء الحالي من الدورة، اهتماما خاصا لتنويع القوة العاملة، والتمثيل الجغرافي العادل، وتمويل برنامج التدريب الداخلي، وتعيين الموظفين وتنقلهم. ويجب على اللجنة أن توجه الأمين العام توجيها سليما فيما يبذله من جهود لوضع استراتيجية حديثة لإدارة الموارد البشرية.

13 - **السيدة ويبستر** (أستراليا): تكلمت أيضا باسم كندا ونيوزيلندا، فقالت إن أستراليا وكندا ونيوزيلندا تدين بشدة الهجوم الذي شنه الاتحاد الروسي على أوكرانيا من دون مبرر ومن دون تعرض الاتحاد الروسي للاستفزاز، لأنه يمثل انتهاكا صارخا للقانون الدولي، بما في ذلك حظر استخدام القوة بموجب الميثاق. وأضافت قائلة إن الوفود الثلاثة تدعو الاتحاد الروسي إلى وقف انتهاكاته الفظيعة وسحب قواته العسكرية فورا. ويجب أن تكون حماية السكان المدنيين والهياكل الأساسية في أوكرانيا على رأس الأولويات. فقصف الاتحاد الروسي للمناطق المكتظة بالسكان، بما في ذلك، حسبما أُفيد، من خلال استخدام ما يسمى بالقنابل الفراغية، يشكل انتهاكا خطيرا للقانون الدولي الإنساني. وأردفت قائلة إن الوفود الثلاثة تعرب أيضا عن بالغ قلقها إزاء قصف الاتحاد الروسي لمحطة زابوريجيا للطاقة النووية، وهو هجوم يشكل انتهاكا صارخا لقواعد الوكالة الدولية للطاقة الذرية والقانون الدولي الإنساني. وقد يشكل كلا الفعلين جريمتي حرب يجب أن يحاسب عليهما الاتحاد الروسي.

14 - ومضت تقول إن الجزء الحالي من الدورة المستأنفة يتيح للجنة فرصة لزيادة كفاءة المنظمة وخضوعها للمساءلة، وتحسين حالتها المالية، وتعزيز إدارة الموارد البشرية. وأشارت إلى أن أثمن أصول الأمم المتحدة هو موظفوها. والوفود الثلاثة تدرك ظروف العمل الصعبة المرتبطة بجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، وتعرب عن تقديرها للجهود التي تبذلها المنظمة لتكييف ممارسات عملها وإيلاء الأولوية لرفاه الموظفين. وتابعت قائلة إن من المهم الآن أكثر من أي وقت مضى، ومن أجل الوفاء بولايات المنظمة الصعبة، أن تتوفر فيها قوة عاملة قادرة ومتنوعة جغرافيا تعكس التكافؤ بين الجنسين، وتتألف من موظفين متمكّنين، وتعمل وفقا لأعلى معايير الكفاءة والمهنية والنزاهة.

15 - وقالت إن من المؤسف أن اللجنة لم تتمكن من التوصل إلى توافق في الآراء بشأن إدارة الموارد البشرية خلال الدورات

الثالثة والسبعين والرابعة والسبعين والخامسة والسبعين. وينبغي لها أن تسعى جاهدة إلى تحقيق نتيجة فيما يتعلق بكل تقرير معروض عليها، على أساس مزاياه الخاصة، وأن تقدم توجيها واضحا إلى الأمين العام. وأفادت أن الوفود الثلاثة تتطلع إلى الاستفادة من التقدم المحرز في الدورة الخامسة والسبعين، ولا سيما بشأن المسائل التي أوشكت على التوصل إلى اتفاق بشأنها.

16 - وقالت في خاتمة تدخلها إن أستراليا وكندا ونيوزيلندا تلاحظ مع التقدير التخفيف من حدة أزمة السيولة خلال العام الماضي وترحب بزيادة عدد الدول الأعضاء التي سددت أنصبتها المقررة بالكامل وفي الوقت المحدد. ومع ذلك، لا تزال المنظمة تواجه مشاكل سيولة هيكلية تقوض تنفيذ الولايات وتحتاج إلى حلول مستدامة. فينبغي لجميع الدول الأعضاء أن تسدد أنصبتها المقررة بالكامل وفي الوقت المحدد ودون شروط. فهذا التزام أخلاقي وقانوني على حد سواء؛ ويجب على المنظمة أن تحتفظ باحتياطيات كافية من السيولة، وأن تستخدم الأموال الموجودة على نحو أفضل، وأن تعتمد إجراءات أكثر مرونة في الميزانية من أجل تحسين الحالة المالية. وينبغي أن تستند الأمم المتحدة إلى البرامج التي وافقت عليها الدول الأعضاء عوضاً عن النقدية المتاحة.

17 - **السيد كيمورا** (اليابان): قال إن اليابان تقف متضامنة تضامنا كاملا مع شعب أوكرانيا وتدعو الاتحاد الروسي إلى الاستجابة لنداءات المجتمع الدولي، على النحو المبين في قرار الجمعية العامة دإط-1/11. وفي الجزء الحالي من الدورة المستأنفة، سينظر وفد بلده بعناية في مسائل من قبيل المساءلة، وأنشطة سلسلة الإمداد، والتأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة، وتحسين الحالة المالية للمنظمة، وإدارة الموارد البشرية، سواء على أساس مزاياها الذاتية أو من أجل تحسين تنفيذ الولايات من خلال إنشاء منظمة أقوى وأكثر تكاملا وأكثر خضوعا للمساءلة.

18 - وتابع قائلا إن إدارة الموارد البشرية تمثل جانبا رئيسيا من جوانب تحقيق الفعالية والكفاءة والشمول في المنظمة. فيجب على الدول الأعضاء أن تسعى جاهدة إلى تزويد الأمين العام بالتوجيه المناسب في هذا الصدد، مع الاستفادة الكاملة من المناقشات بشأن مجموعات المواضيع المتصلة بإدارة الموارد البشرية، على النحو الذي عرض في الدورة الخامسة والسبعين، ومن المناقشات الأكثر تركيزا بشأن كل موضوع. وأنهى كلامه قائلا إنه يجب الحفاظ على دور اللجنة الخامسة بوصفها اللجنة الرئيسية المكلفة بالمسؤوليات عن المسائل الإدارية ومسائل الميزانية، فضلا عن ممارستها الطويلة الأمد المتمثلة في اتخاذ القرارات على أساس توافق الآراء.

19 - **السيد العتيق** (المملكة العربية السعودية): قال إن وجود نظام للموارد البشرية يتسم بالفعالية والكفاءة والشفافية يمكّن الأمم المتحدة من الحفاظ على التوظيف التنافسي واستبقاء الموظفين وتنفيذ ولاياتها. وحجر الزاوية في هذا النظام يتمثل في مبدأ التمثيل الجغرافي الواسع النطاق، على النحو المبين في الميثاق. وتابع قائلا إن المملكة العربية السعودية تعرب عن خيبة أملها لعدم إحراز تقدم في ضمان تمثيل الدول الأعضاء ضمن نظام النطاقات المستصوبة. فينبغي للمنظمة أن تعزز التزامها بذلك الهدف وأن تنظر عن كثب في الطلبات المقدمة من المرشحين المؤهلين من المملكة العربية السعودية وغيرها من البلدان النامية.

20 - واسترسل قائلا إن الأمانة العامة ينبغي أن تعتمد نظاما للتنقل بالتناوب، على غرار العديد من الأسلاك الدبلوماسية وصناديق الأمم المتحدة وبرامجها. ويمثل النظام المقترح في تقرير الأمين العام بشأن نهج جديد لتنقل الموظفين: بناء منظمة مرنة من خلال إتاحة فرص للتعلم وتنمية المهارات أثناء العمل (A/75/540/Add.1) حلا معقولا يأخذ في الاعتبار آراء نقابات الموظفين. وتسعى المملكة العربية السعودية جاهدة لضمان أن تنظر اللجنة في النظام نظرة إيجابية.

21 - وختم كلامه قائلا إن على جميع الدول الأعضاء أن تسدد اشتراكاتها المقررة بالكامل وفي الوقت المحدد. ويستحق الأمين العام الثناء على تنفيذه التدابير التي وافقت عليها الجمعية العامة في قرارها 307/73. ويقدم الأمين العام في تقريره عن تحسين الحالة المالية للأمم المتحدة (A/76/429) مقترحات عملية لا تعفي أي دولة عضو من المسؤولية المالية، وتكفل الوفاء بالولايات، وتيسر سداد التكاليف للبلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة.

22 - **السيد تشنغ لي** (الصين): قال إن الأمم المتحدة، باعتبارها المنبر الأساسي للحوكمة العالمية، تتحمل مسؤوليات أكبر وتواجه تحديات أعظم من أي وقت مضى بالنظر إلى استمرار الجائحة، والحالة الدولية المضطربة، والحاجة الملحة إلى الانتعاش الاقتصادي. وأضاف قائلا إن المسائل الإدارية ومسائل الميزانية أساسية للأداء الفعال للأمم المتحدة. فيجب على جميع الأطراف أن تنخرط في روح من التعاون والتشاور والعمل البناء والتسوية وتوافق الآراء بغية ضمان تحقيق نتائج ناجحة في الجزء الحالي من الدورة.

23 - واسترسل في الكلام فقال إن وفد بلده يعلق أهمية كبيرة على إدارة الموارد البشرية. فخلال الدورات الثلاث السابقة، لم تتخذ اللجنة قرارا بشأن هذه المسألة، فحرمت الأمانة العامة من التوجيه اللازم.

وفيما يتعلق بالتمثيل الجغرافي، أشار إلى أن عدد الدول الأعضاء غير الممثلة والممثلة تمثيلا ناقصا لا يزال مرتفعا. ويجب على الأمانة العامة أن تتجنب معالجة المسائل العرضية وأن تتخذ بدلا من ذلك تدابير فعالة تكون مصممة خصيصا وموجهة نحو تحقيق النتائج من أجل تحسين التمثيل الجغرافي، ولا سيما تمثيل البلدان النامية. وينبغي أيضا معالجة المسائل المحددة التي تسهم في نقص التمثيل.

24 - وتابع قائلا إن الموارد المالية هي أساس إدارة الأمم المتحدة، والحالة المالية السليمة ضرورية لتمكين المنظمة من أداء مهامها وتيسير إصلاح الأمم المتحدة. فالإصلاحات، مهما كانت جيدة التصميم، لا يمكن أن تحل مشاكل السيولة في المنظمة إذا لم تسدد الدول الأعضاء، ولا سيما الدول التي لديها مستويات كبيرة من المتأخرات، اشتراكاتها المستحقة في الوقت المحدد. وأشار إلى أن أكبر مساهم في المنظمة لم يف بالتزاماته المالية على مر السنين، وهي حالة غير منصفة للبلدان الأخرى. وعلاوة على ذلك، فإن الجزاءات الانفرادية تؤثر في سداد الدول الأعضاء لأنصبتها المقررة؛ فمن الضروري توفير ضمانات مؤسسية لمعالجة هذه المشكلة. وينبغي أن تمتثل الإصلاحات الرامية إلى تحسين الحالة المالية للأمم المتحدة امتثالا صارما للميثاق وأن تحدد مسارها الدول الأعضاء. وينبغي ألا تفرض هذه الإصلاحات عبئا إضافيا على الدول الأعضاء وينبغي أن تساعد على تعزيز الانضباط المالي وتحسين الأداء الشامل للميزانية.

25 - وأردف قائلا إن الصين تدرك أيضا، على الرغم من أنها تقدر رفاه الموظفين الدوليين، الأثر الطويل الأجل للتأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة على ميزانيات الأمم المتحدة في المستقبل. فينبغي إجراء دراسة متعمقة وتعاونية لهذه المسألة من أجل إيجاد حل معقول. وأعرب عن تأييد وفد بلده لجهود الأمانة العامة الرامية إلى تحسين المساءلة، وتعزيز الإدارة الشاملة لأداء الميزانية، وتحسين آليات الرقابة الداخلية دعما للإصلاح الإداري. والصين تقدر أيضا الجهود التي تبذلها الأمانة لتعزيز إدارة سلسلة الإمداد. وأعرب عن أمله في أن تعالج شواغل البلدان النامية فيما يتعلق بعمليات الشراء وغيرها من الأنشطة وأن تستكشف إمكانات السوق لدى هذه البلدان.

26 - **السيد منغوني** (جنوب أفريقيا): قال إن جنوب أفريقيا تعلق أهمية كبيرة على إصدار تقريري الأمين العام واللجنة الاستشارية في الوقت المناسب بجميع اللغات الرسمية. وفي الجزء الحالي من الدورة المستأنفة، سيعطي وفد بلده الأولوية للمسائل المتعلقة بإدارة الموارد البشرية، ولا سيما استراتيجية الموارد البشرية وإصلاحاتها، والتنقل، وتكوين الأمانة العامة، ونظام النطاقات المستصوبة، والموظفين المعارين، وبرامج التدريب الداخلي. وأضاف قائلا إن جنوب أفريقيا ترحب بتقديم مزيد من المعلومات عن الجهود المبذولة لزيادة إمكانية مشاركة الشباب من البلدان النامية، بما في ذلك في أفريقيا، في برامج التدريب الداخلي.

27 - وختم بالقول إن من الضروري التوصل إلى نتيجة ناجحة بشأن إدارة الموارد البشرية في الدورة الحالية من أجل تزويد الأمانة العامة بالتوجيه اللازم في مجال السياسة العامة لتحقيق أهداف من قبيل التكافؤ بين الجنسين والتمثيل الجغرافي العادل، وفقا للميثاق. ومن بين المسائل الأخرى ذات الأهمية لدى جنوب أفريقيا استعراض كفاءة الأداء الإداري والمالي للأمم المتحدة، ولا سيما المقترح الداعي إلى وضع نظام مالي لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.

28 - **السيد بيلاسكيس كاستيو** (المكسيك): قال إن اللجنة، لدى نظرها في المسائل المعروضة عليها في الجزء الحالي من الدورة المستأنفة، لديها فرصة لتعزيز بناء منظمة أقل بيروقراطية وأكثر مرونة وفعالية وحداثة واتساقا وكفاءة تشجع الإنفاق المسؤول وتستخدم الموارد التي عهدت بها إليها الدول الأعضاء بما يتفق تماما مع مبادئ تحقيق وفورات ناجمة عن الكفاءة والتقشف والشفافية والمساءلة.

29 - وأعرب عن أمله في أن تتوصل اللجنة، في مناقشاتها بشأن تحسين الحالة المالية، إلى اتفاقات ثابتة بشأن السبل المجدية لإزالة العقبات الهيكلية، وتحسين مرونة إدارة الميزانية حيثما أمكن ذلك، وضمان التمويل الفعال والمستدام الذي يمكن التنبؤ به للميزانية العادية وعمليات حفظ السلام. وأعرب أيضا عن أمله في أن تتفق اللجنة على حلول لمعالجة المسائل المبينة في التقارير المتعلقة بإدارة الموارد البشرية المقدمة للنظر فيها في الدورة الحالية والمؤجلة من الدورات السابقة. فهذه الحلول ينبغي أن تهدف إلى وضع نظام للموارد البشرية يتسم بالحداثة والمسؤولية والنوعية الجيدة والمرونة والكفاء والفعالية وتحدد فيه بوضوح مسؤوليات كل من الموظفين والإدارات، بهدف تفادي الازدواجية وإهدار الموارد، وتعزيز التنقل والتنوع وتجديد شباب القوة العاملة والامتياز والقدرة على الصمود والقدرة على التكيف والشفافية والمساءلة.

30 - وتابع قائلا إن التعديلات المدخلة على النظامين الأساسي والإداري للموظفين ينبغي أن تمتثل للولاية التي كلّفت الدول الأعضاء الأمين العام بها لتكثيف جهوده من أجل تحقيق المساواة بين الجنسين في الأمانة العامة. وأشار إلى أن وفد بلده يعترف بالتقدم المحرز حتى

الآن في هذا المجال. ويجب على منظمة تروج للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة أن تطمح إلى تحقيق التوازن بين الجنسين في صفوف الموظفين عامة، لا سيما على مستوى الإدارة.

31 - وقال أيضا إن القلق يساور المكسيك إزاء انتشار سوء السلوك في مجال الانضباط، ولا سيما في الميدان. وينبغي اتخاذ خطوات لردع سوء السلوك هذا ومنعه في المستقبل، وتجنب إرساء السوابق وإهدار الموارد. ومن المسائل الأخرى التي سيولي وفد بلده اهتماما خاصا لها التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة، والتقديرات المنقحة الناجمة عن القرارات والمقررات التي اتخذها مجلس حقوق الإنسان، وتقرير وحدة التفتيش المشتركة لعام 2021 وبرنامج العمل لعام 2022، والتقديرات المنقحة لبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا.

32 - **السيد كروكر** (المملكة المتحدة): قال إن هجوم الاتحاد الروسي على أوكرانيا هو هجوم غير مبرر ومتعمد ضد دولة ديمقراطية ذات سيادة. وتدين المملكة المتحدة وشركاؤها الدوليون الأعمال البغيضة التي تقوم بها حكومة الاتحاد الروسي، والتي تشكل انتهاكا صارخا للقانون الدولي والميثاق. وأضاف قائلا إن وفد بلده يدين الاستخدام المتزايد من جانب الاتحاد الروسي للأسلحة الثقيلة، بما في ذلك الذخائر العنقودية، في المراكز السكانية، فضلا عن الهجوم على محطة زابوريجيا للطاقة النووية الذي نفذ باكرا صبيحة يوم 4 آذار/مارس 2022. وأشار إلى أن المملكة المتحدة ترحب بالرسالة الواضحة الواردة في قرار الجمعية العامة دإط-1/11. ويجب على الاتحاد الروسي أن يخفض تصعيد الحالة على وجه السرعة وأن يسحب قواته. ويجب أيضا أن يخضع للمساءلة وأن يكف عن تقويض الديمقراطية والاستقرار العالمي والقانون الدولي.

33 - وأردف قائلا إن استجابة المنظمة للتحديات غير المسبوقة التي حدثت في عامي 2020 و 2021 تعززت بفضل الإصلاحات التي وافقت عليها اللجنة في السنوات السابقة. ويمثل الجزء الأول من الدورة السادسة والسبعين المستأنفة فرصة لضمان أن تكون الأمم المتحدة مستعدة لإيجاد حلول للتحديات الراهنة تكون ملائمة وفعالة من حيث التكلفة وتشمل المنظومة كلها.

34 - ومضى يقول إنه يجب أن يكون لدى الأمم المتحدة وموظفيها سياسات حديثة وملائمة للغرض في مجال الموارد البشرية. فتعزيز المساءلة على جميع المستويات وتحسين الشفافية يؤديان دورا حاسما في الإدارة الفعالة للمنظمة. ثم إن التحسن في الحالة المالية للمنظمة أمر مشجع. وقد أسهمت المملكة المتحدة في هذا التحسن بمواءمة جدول مدفوعاتها مع السنة المالية للأمم المتحدة، وهي تشجع الدول الأعضاء الأخرى على أن تحذو حذوها.

35 - واسترسل قائلا إن الإصلاحات المتفق عليها في الدورة الثالثة والسبعين لا تزال تحدث أثرا إيجابيا على السلامة المالية لعمليات حفظ السلام، بسبل منها تيسير إصدار المدفوعات في حينها للبلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة. وينبغي زيادة الاستفادة من هذه الإصلاحات من أجل التصدي للتحديات المتبقية، ولا سيما فيما يتعلق بالميزانية العادية. وسيكتسي إحراز تقدم في مجال التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة أهمية أيضا للسلامة المالية للأمم المتحدة على المدى الطويل.

36 - وأشار إلى أن العامين السابقين أظهرا أهمية سلاسل الإمداد المتكاملة والمرنة والمستجيبة وأهمية أنشطة الشراء الفعالة من حيث التكلفة والشفافية لضمان تنفيذ الولايات بفعالية وحماية صحة الموظفين. فتركيز الأمانة العامة على سلسلة الإمداد بأكملها وعلى الانتقال إلى سلسلة إمداد دائرية يفضي إلى الكفاءة والاستدامة. وينبغي لأنشطة سلسلة الإمداد التي تضطلع بها الأمم المتحدة أن تحد من أثر تغير المناخ وأن تدفع قدما بتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وفقا لمبادئ الشراء المعتمدة في الأمم المتحدة، مثل مبدأ أعلى جودة بأفضل سعر، وعبر الأبعاد الاقتصادية والبيئية والاجتماعية للاستدامة.

37 - وأنهى حديثه قائلا إن بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا تؤدي دورا هاما في ضمان استتباب السلام والأمن في ليبيا. فالآلية الجديدة لرصد وقف إطلاق النار المنشأة عملا باتفاق الوقف التام والمستدام لإطلاق النار في ليبيا بين الجيش الليبي التابع لحكومة الوفاق الوطني والجيش الوطني الليبي التابع للقيادة العامة للقوات المسلحة تكتسي أهمية بالغة لتحسين البيئة الأمنية الهشة وإبقاء العملية السياسية على المسار الصحيح. لذا يجب توفير موارد كافية وفعالة من حيث التكلفة لتنفيذ الولايات، بما في ذلك الإلحاق السريع لمراقبي وقف إطلاق النار.

38 - **السيدة جون جي سون** (جمهورية كوريا): قالت إن جمهورية كوريا تتضامن تضامنا كاملا مع أوكرانيا وشعبها وتدين بشدة الغزو المسلح لأوكرانيا، لأنه يمثل انتهاكا للمبادئ الأساسية للميثاق. ففي الوقت الذي أصبح فيه دور المنظمة في صون السلام والأمن الدوليين واستعادتهما أكثر أهمية من أي وقت مضى، يتطلع وفد بلدها إلى التوصل إلى نتائج ناجحة بشأن جميع بنود جدول الأعمال المعروضة على اللجنة من أجل ضمان النجاح في تنفيذ الولايات.

39 - وأعربت عن تأييد وفد بلدها لمبادرة الأمين العام للإصلاح الإداري. فأعظم رصيد للأمم المتحدة هو مواردها البشرية، والإدارة الكفؤة للموارد البشرية أساسية للإدارة الفعالة للمنظمة، ولا سيما في الأجل الطويل. ومن ثم فإن من دواعي القلق أن اللجنة لم تتمكن من تزويد الأمانة العامة بالتوجيه المناسب بشأن إدارة الموارد البشرية منذ الدورة الثالثة والسبعين. وأعربت عن أملها في أن تتخذ اللجنة قرارا بشأن هذه المسألة في الدورة الحالية.

40 - وتابعت قائلة إن جمهورية كوريا ترحب بالجهود التي يبذلها الأمين العام لإرساء ثقافة المساءلة في الأمانة العامة منذ الدورة الخامسة والسبعين، وذلك على الرغم من عدم اتخاذ اللجنة قرارا بشأن هذه المسألة في تلك الدورة. وأشارت إلى أن وفد بلدها يتطلع إلى تحقيق نتيجة ملموسة بشأن هذه المسألة في الدورة الحالية. وأضافت أن التحسن في الحالة المالية للمنظمة أمر مشجع. وأوضحت أن جمهورية كوريا قد أسهمت في هذا التحسن بتسديد اشتراكاتها المستحقة بالكامل وفي الوقت المحدد. وختمت بالقول إن وفد بلدها على استعداد للمشاركة البناءة في المناقشات بشأن مقترحات الأمين العام والأفكار الأخرى التي طرحها بهدف زيادة تحسين الحالة المالية مع ضمان التقاسم العادل للأعباء فيما بين الدول الأعضاء.

41 - **السيد تونا** (رواندا): قال إن أعضاء اللجنة يجب أن يخضعوا أنفسهم للمساءلة بشأن معالجة المسائل المعروضة عليهم في الجزء الحالي من الدورة المستأنفة، ويجب أن يزودوا الأمين العام والأمم المتحدة بالوسائل اللازمة للوفاء بولاياتهما. فكل مسألة معروضة على اللجنة تكتسي أهمية في تمكين المنظمة من الاضطلاع بعملها بفعالية وكفاءة.

42 - وأردف قائلا إن رواندا تعلق أهمية كبيرة على تحسين الحالة المالية للأمم المتحدة، ولا سيما جوانب هذه الحالة التي تؤثر في حفظ السلام، والدعم المالي لبرامج التدريب الداخلي وإدارة الموارد البشرية. فالحالة المالية للمنظمة تبدو قاتمة نتيجة للانخفاض الحاد في الموارد والتخفيضات في الميزانية. ومما يبعث على القلق التأخيرات في سداد التكاليف للبلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة ومعدات مملوكة للوحدات وارتفاع مستوى الأنصبة المقررة غير المسددة. فالحالة المالية لم تقوض السيولة والسلامة المالية العامة للمنظمة فحسب وإنما أدت أيضا إلى تفاقم التحديات التشغيلية، مما يعيق تنفيذ الولايات.

43 - **السيد تشوماكوف** (الاتحاد الروسي): قال إن البلدان الغربية سخرت المشاعر القوية التي أثارتها الحالة في أوكرانيا من أجل تصوير أعمال الاتحاد الروسي على أنها أعمال معتد ضد ضحية. وهذا التمثيل لا يعبر عن الواقع. فالقوات المسلحة للاتحاد الروسي لا تشكل أي تهديد للمدنيين في أوكرانيا؛ وإنما تبدر هذه التهديدات من القوميين الأوكرانيين الذين يستخدمون المدنيين كدروع بشرية. وأضاف قائلا إن الهدف الرئيسي للاتحاد الروسي ليس التقليل من مصالح أوكرانيا بل حماية مواطني الاتحاد الروسي، ولا سيما من أولئك الذين سيطروا على أوكرانيا وأغدقوا عليها من أسلحتهم، والذين يحاولون تأليب مواطني الاتحاد الروسي ضد بلدهم. فالعملية العسكرية الخاصة في أوكرانيا تجري وفقا للحق في الدفاع عن النفس المنصوص عليه في الميثاق. وكما أشارت الوكالة الدولية للطاقة الذرية، فإن وسائط إعلام غربية قد نشرت معلومات مضللة عن محطة زابوريجيا للطاقة النووية؛ وقد وردت هذه المعلومات بطبيعة الحال في بيانات ممثلي بلدان غربية. فيجب ألا تعوق حرب المعلومات الحالية عمل اللجنة.

44 - ومضى يقول إنه على الرغم من أن الجمعية العامة لم تتخذ قرارا بشأن الشراء أو الموارد البشرية خلال الدورات الخمس السابقة ولم تتخذ قرارا بشأن المساءلة في الدورة الخامسة والسبعين، فإن الاتحاد الروسي يثق في أنه سيتم إحراز تقدم في جميع المجالات الثلاثة في الدورة الحالية. وأخيرا ذكر أن التجربة الأخيرة أظهرت أن من المرجح أكثر أن تشارك الدول الأعضاء بالحضور الشخصي في الاجتماعات المتعلقة ببنود جدول الأعمال التي تعتبرها ذات أهمية. لذا يتعين زيادة عدد الاجتماعات الرسمية وغير الرسمية التي تعقد بالحضور الشخصي.

45 - **السيد لوي** (الولايات المتحدة الأمريكية): قال إن الهجوم الذي شنه الاتحاد الروسي على أوكرانيا من دون مبرر ومن دون تعرض الاتحاد الروسي للاستفزاز هو تذكير حي ومروع بأهمية عمل اللجنة الذي يتسم بأهمية حاسمة فيما يتعلق بملاك موظفي الأمم المتحدة وعملياتها وتمويلها. فنتيجة لذلك الهجوم، انتهكت السيادة الإقليمية لأوكرانيا، وقتل الآلاف من المدنيين الأبرياء وهرب أكثر من مليون أوكراني من البلد. وبهدف إعطاء معنى للميثاق، يجب أن تُقِيم الدول الأعضاء منظمة حديثة قادرة على التصدي لهذه الأزمات.

46 - وفيما يتعلق بإدارة الموارد البشرية، أشار إلى أن الولايات المتحدة ستعطي الأولوية للتوصل إلى توافق في الآراء بشأن قرار يمكن الأمانة العامة من تحديث قوتها العاملة وتنويعها، بسبل منها إصلاح إطار التنقل، والنظامين الأساسي والإداري للموظفين، وبرنامج التدريب الداخلي، ومتطلبات الأخلاقيات للموظفين. فعدم توصل اللجنة إلى هذا التوافق في الآراء في السنوات السابقة أدى إلى تقويض مباشر لقدرة

المنظمة على النهوض بالأولويات الرئيسية مثل الأولويات الواردة في تقرير الأمين العام المعنون "خطتنا المشتركة" (A/75/982).

47 - وتابع قائلا إن الولايات المتحدة تتطلع إلى النظر في تقرير الأمين العام عن أنشطة سلسلة الإمداد في الأمانة العامة للأمم المتحدة (A/76/613) وستسعى إلى ضمان ممارسات شراء عادلة وتنافسية. وأفاد بأن وفد بلده يؤيد التدابير الرامية إلى منح الأمين العام قدرا أكبر من المرونة في إدارة أزمة السيولة، مع الحفاظ على الشفافية والمساءلة. وختم قائلا إن الولايات المتحدة تأمل أيضا في تعزيز نظام المساءلة في الأمم المتحدة، ولا سيما تصدي المنظومة للاستغلال والانتهاك الجنسيين. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي تعميم الدروس المستفادة من جائحة كوفيد-19 في الجهود الرامية إلى تعزيز قدرة المنظمة على مواجهة الطوارئ والاستخدام المرن لأماكن العمل.

48 - **السيد مالان** (بوتسوانا): قال إن الأمين العام واللجنة الاستشارية يستحقان الثناء على إصدار تقاريرهما في الوقت المناسب، لأن ذلك سيمكن اللجنة الخامسة من استعراض التقارير على النحو الواجب. وتابع قائلا إن وفد بلده يعلق أهمية كبيرة على إدارة الموارد البشرية، ولطالما دعا إلى اتخاذ إجراءات لضمان التمثيل الجغرافي العادل على جميع المستويات، وتحسين إدارة الأداء، والتصدي لأوجه القصور في اختيار الموظفين.

49 - وأردف قائلا إن بوتسوانا تولي اهتماما خاصا للمسائل المتصلة بإدارة الموارد البشرية، مثل استراتيجية الموارد البشرية والإصلاحات، ولا سيما التنقل؛ وتكوين الأمانة العامة ونظام النطاقات المستصوبة؛ ومكتب الأخلاقيات، والإجراءات التأديبية، وتقرير وحدة التفتيش المشتركة المعنون "استعراض الآليات والسياسات التي تتناول تضارب المصالح في منظومة الأمم المتحدة" (JIU/REP/2017/9)؛ والتعديلات المقترح إدخالها على النظامين الأساسي والإداري للموظفين؛ وبرامج التدريب الداخلي؛ وإدارة التغيير. ويتعين اتخاذ تدابير مبتكرة لضمان انضمام مزيد من مواطني الدول الأعضاء غير الممثلة أو الممثلة تمثيلا ناقصا إلى القوة العاملة. ولذلك ينبغي أن يدار برنامج الفنيين الشباب، وبرنامج الموظفين الفنيين المبتدئين، وبرنامج متطوعي الأمم المتحدة، وبرنامج الأمم المتحدة للتدريب الداخلي بكفاءة.

50 - وختم كلامه قائلا إن وحدة التفتيش المشتركة هي هيئة الرقابة الخارجية المستقلة الوحيدة في الأمم المتحدة المكلفة بإجراء عمليات التقييم والتفتيش والتحقيق، وهي بذلك أداة للتغيير على نطاق المنظومة. وأشار إلى أن وفد بلده سيشارك بنشاط في مداولات اللجنة بشأن عمل الوحدة، ولا سيما معدل تنفيذ التوصيات المقبولة.

51 - **السيد الشاهين** (الجمهورية العربية السورية): قال إن الجمهورية العربية السورية تدين البيانات العدائية التي أدلى بها عدد من الوفود ضد الاتحاد الروسي. فلهذا البلد الحق في الدفاع عن أراضيه وسكانه ضد التهديدات الأمنية. وينبغي للرئيس أن يذكر أعضاء اللجنة بالتركيز على المسائل الإدارية ومسائل الميزانية والامتناع عن تناول المسائل السياسية.

52 - **السيد بشار بونغ** (رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية): قال إن اللجنة الاستشارية سعت دائما إلى أن تكون محايدة؛ وتستند تقاريرها إلى ما تتخذه الدول الأعضاء من قرارات وإلى تقارير الأمين العام. وعلى الرغم من توسيع عضوية اللجنة الاستشارية على مر السنين، فقد تحسن إصدار تقاريرها في موعدها. وقد وضعت اللجنة الاستشارية مؤخرا الصيغة النهائية لتقريرها الأخير للجزء الحالي من الدورة المستأنفة، ريثما يتم الاستعراض التقني بالتعاون مع الأمانة العامة. وستواصل اللجنة الاستشارية بذل كل جهد ممكن لإصدار تقاريرها في موعدها.

53 - **الرئيس:** قال إنه يعتبر أن اللجنة ترغب في الموافقة على برنامج العمل المقترح على أساس أنه سيعدَّل حسب الاقتضاء في ضوء سير أعمال الجزء الأول من الدورة المستأنفة.

54 - *وقد تقرر ذلك.*

البند 140 من جدول الأعمال: تحسين الحالة المالية للأمم المتحدة *(تابع)* (A/76/7/Add.29 و A/76/429)

55 - **السيد راماناثان** (المراقب المالي): عرض تقرير الأمين العام عن تحسين الحالة المالية للأمم المتحدة (A/76/429)، فقال إن الأمين العام لا يزال ملتزما باستخدام الموارد بفعالية وكفاءة من أجل الوفاء بالولايات. ومضى يقول إنه يجب أن يكون لدى الأمم المتحدة ميزانيات واقعية فضلا عن تمويل كاف يمكن التنبؤ به، مع وضع احتياطيات السيولة عند مستويات كافية لتنفيذ الميزانية. وفي السنوات الأخيرة، كتب الأمين العام مرارا وتكرارا إلى الدول الأعضاء للإعراب عن قلقه إزاء تدهور السلامة المالية للمنظمة. ومن الأسباب الرئيسية لهذا التدهور الزيادة في المتأخرات، التي ارتفعت بشكل مثير للقلق منذ التقرير السابق للأمين العام عن تحسين الحالة المالية للأمم المتحدة (A/73/809). وقد ازدادت الحالة المالية سوءا نتيجة لتقلب أنماط الدفع

على مدار العام: فحقيقة أن حصة كبيرة من الاشتراكات المقررة لم ترد حتى كانون الأول/ديسمبر من سنة معينة، مع وجود قدر كبير من عدم اليقين فيما يتعلق بتوقيت وحجم تلك المدفوعات، جعلت مهمة التخطيط الصعبة أصلا شبه مستحيلة. ونتيجة لذلك، أصبح من الصعب بصورة متزايدة على المنظمة أن تمتثل للإطار التنظيمي دون تقويض خطير لتنفيذ الولايات.

56 - وأردف يقول إنه على الرغم من أن المنظمة واجهت في السابق مشاكل في السيولة فيما يتعلق بالميزانية العادية، فإن هذه الحالة قد ساءت في السنوات الأخيرة وبدأت تؤثر تأثيرا كبيرا على تنفيذ الولايات. وقد أظهرت السنوات الأربع الماضية أن المستويات الحالية لاحتياطيات السيولة ليست كافية لتمكين المنظمة من التخطيط بأمان للتنفيذ الكامل للميزانية. ولم يكن تقليص النفقات غير المتعلقة بالوظائف كافيا للتخفيف من خطر حدوث اضطرابات. وعلى الرغم من أن القيود الشديدة المفروضة على التوظيف، بما في ذلك تجميد التوظيف، جعلت من الأيسر إدارة أزمة السيولة، فقد كانت لها عواقب وخيمة، بما في ذلك حلقة مفرغة من انخفاض تنفيذ الميزانية وزيادة الضغوط على الموظفين الحاليين. ولذلك فإن هذه القيود ليست مستصوبة ولا مستدامة.

57 - واستطرد قائلا إنه ينبغي عدم الخلط بين النقص في الإنفاق والوفورات الناجمة عن أساليب عمل أكثر كفاءة وفعالية من حيث التكلفة. وقد تحسنت حالة السيولة مؤقتا بتخفيض الإنفاق وتنفيذ الولايات. ويجري تأجيل النفقات والتدفقات الخارجة إلى فترات الميزانية المقبلة من أجل تجنب حدوث اضطرابات وضعف في الأداء. غير أن هذه التأجيلات ليست مستدامة لأنها تؤدي إلى تخفيضات في الميزانية عندما لا يكون لدى المنظمة الوقت الكافي لتخصيص الأموال الواردة.

58 - وأفاد بأنه يجب ألا تجبر المنظمة على العمل في بيئة تتسم بنقص السيولة، يحدث فيها اضطراب في تنفيذ الولايات بسبب التدفقات النقدية التي لا يمكن التنبؤ بها. ولذلك، اقترح الأمين العام مرة أخرى في تقريره الحالي (A/76/429) تدابير لتعزيز آليات لسد الاحتياجات من السيولة، مع التسليم بأن الدول الأعضاء لم توافق على مقترحاته السابقة لزيادة المرونة في إدارة الميزانية، على النحو المبين في تقريره السابق (A/73/809). فأولا، كرر طلبه بأن تزيد الجمعية العامة مستوى صندوق رأس المال المتداول من 150 مليون دولار إلى 350 مليون دولار. وثانيا، كرر اقتراحه بأن تقوم الجمعية العامة بتجديد مبلغ 63,2 مليون دولار المسحوب من الحساب الخاص لتمويل اعتمادات الميزانية العادية ومشروع المخطط العام لتجديد مباني المقر في عامي 2013 و 2015. وثالثا، من أجل كسر الحلقة المفرغة المتمثلة في انخفاض السيولة، طلب إلى الجمعية العامة ألا توافق على إعادة الأرصدة الدائنة المقيدة في الميزانية العادية إلا إذا كان مستوى الأنصبة المقررة غير المسددة أقل من مستوى احتياطيات السيولة في الميزانية العادية.

59 - وأردف قائلا إنه، منذ نشر التقرير الحالي (A/76/429)، رفعت المدفوعات الواردة عدد الدول الأعضاء التي سددت اشتراكاتها بالكامل في الميزانية العادية لعام 2021 إلى 153 دولة، وهو أعلى رقم منذ ما يقرب من 20 عاما. وقد تلقت المنظمة 113,3 في المائة من الأنصبة المقررة لعام 2021. ونتيجة لذلك، انخفضت متأخرات نهاية العام من 808 ملايين دولار في عام 2020 إلى 434 مليون دولار في عام 2021، وهو أدنى مستوى في خمس سنوات وأدنى مبلغ كنسبة مئوية من الأنصبة المقررة منذ عام 2012. وفي الربع الأخير من عام 2021، تلقت المنظمة مساهمات بقيمة 903 ملايين دولار، تم استلام ما يقرب من 84 في المائة منها قبل كانون الأول/ديسمبر. وقد مكّن ذلك المنظمة من تحسين إدارة الإنفاق في نهاية العام.

60 - وبيّن أن الحالة كانت إيجابية في بداية عام 2022. فقد ارتفع عدد الدول الأعضاء التي سددت اشتراكاتها في الوقت المحدد من 41 دولة في عام 2021 إلى 53 دولة في عام 2022. ومع ذلك، قوضت أزمة السيولة تنفيذ الولايات في عام 2021. وبلغ معدل تنفيذ الميزانية لعام 2021 نسبة 93 في المائة. ومن شأن رد الأرصدة الدائنة عن الأموال غير المنفقة أن يؤثر سلبا على حالة السيولة في الميزانية العادية لعام 2023، مما يؤدي إلى تآكل احتياطيات السيولة بحلول نهاية ذلك العام. ونتيجة لذلك، ستستمر أزمة السيولة في عامي 2023 و 2024، مع تحول قيود الإنفاق إلى أمر لا مفر منه ما لم يتم حل المشاكل الأساسية. وهكذا وقعت المنظمة في حلقة مفرغة أدى فيها نقص السيولة في الميزانية العادية إلى انخفاض معدلات تنفيذ الميزانية، مما أدى بدوره إلى زيادة انخفاض السيولة.

61 - ومضى يقول إنه على الرغم من أن تحديات السيولة التي تؤثر على عمليات حفظ السلام ليست بنفس خطورة التحديات التي تؤثر على الميزانية العادية، فإن المدفوعات للبلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة قد تأخرت إلى حين اتخاذ قرار الجمعية العامة 307/73 من أجل ضمان السيولة الكافية لعمليات حفظ السلام. وليس لدى عمليات حفظ السلام آلية لرأس المال المتداول لتغطية أوجه النقص

النقدي؛ ولم يكن الصندوق الاحتياطي لحفظ السلام متاحا إلا لدعم البعثات الجديدة والتوسع الكبير في البعثات القائمة. ولذلك احتفظت البعثات باحتياطي نقدي تشغيلي لمدة ثلاثة أشهر على سبيل التحوط؛ ونتيجة لذلك، كلما كان لدى البعثة احتياطيات نقدية تغطي أقل من ثلاثة أشهر من العمليات، تأخرت المدفوعات للبلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة. ومع ذلك، عقب اتخاذ القرار 307/73، بدأت المنظمة في إدارة الأرصدة النقدية لعمليات حفظ السلام العاملة كأرصدة مشتركة، مما أتاح الاقتراض من حساب إلى آخر فيما بين البعثات العاملة. ونتيجة لذلك، تمكنت المنظمة من الاحتفاظ باحتياطي إجمالي لمدة ثلاثة أشهر لجميع البعثات بدلا من الاحتياطيات الفردية للبعثات. وقد مكن ذلك من إصدار مدفوعات للبلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة في الحالات التي كان من المستحيل فيها في السابق دفع هذه المدفوعات.

62 - واستطرد قائلا إن الجمعية العامة وافقت أيضا، في القرار 307/73، على اقتراح الأمين العام بإصدار رسائل الإشعار بالأنصبة المقررة لعمليات حفظ السلام لكامل فترة الميزانية، ريثما تتم الموافقة على الولايات. وقد أدى ذلك إلى تلقي مستوى أكبر من المساهمات. وفي حين أن هذين التدبيرين قد أسهما في تحسين الحالة المالية لعمليات حفظ السلام، فإن مشكلة سداد المدفوعات في حينها لم تحل بالكامل بعد، حيث لم تعد المستحقات غير المسددة بعد إلى المستويات المنخفضة المسجلة في الفترة 2017/2016.

63 - وأضاف قائلا إنه ينبغي للجمعية العامة أن تسمح باستخدام الصندوق الاحتياطي لحفظ السلام كآلية سيولة لعمليات حفظ السلام العاملة، للتخفيف من حدة هذه المشكلة، لأن ذلك سيمكّن المنظمة من استخدام الأموال النقدية الخاملة لتحسين تسديد المدفوعات للبلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة دون تقويض قدرة الصندوق على دعم البعثات الجديدة أو توسيع نطاق البعثات القائمة بدرجة كبيرة. وقد تم سحب مبلغ قدره 40 مليون دولار كحد أقصى من الصندوق في عام 2013، ولم يتم استخدام الصندوق على الإطلاق منذ عام 2014. وينبغي أيضا الاحتفاظ بالفوائد المستحقة في الصندوق بالقدر اللازم ليصل رصيده النقدي إلى 150 مليون دولار. وإضافة إلى ذلك، ينبغي للجمعية العامة ألا توافق على إعادة الأرصدة الدائنة عن الأموال غير المنفقة أو الالتزامات الملغاة عن الفترات السابقة بالنسبة لبعثة معينة إلا إذا كانت المدفوعات المستحقة والواجبة الدفع للبلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة في البعثة المعنية قد تمت تسويتها في التاريخ الذي تتخذ فيه الجمعية العامة قرارا بإعادة تلك الأرصدة الدائنة. ومن شأن ذلك إنهاء الممارسة المتمثلة في إعادة الأموال غير المنفقة إلى الدول الأعضاء عندما تظل الالتزامات القانونية تجاه المساهمة بقوات وبأفراد شرطة غير مسواة، وتيسير إغلاق بعثات من قبيل العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور. وأخيرا، ينبغي للجمعية العامة أن تعترف بأن إدارة الأرصدة النقدية لعمليات حفظ السلام كأرصدة مشتركة مفيدة لتسوية المدفوعات المستحقة للبلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة في الوقت المحدد. وقد وافقت الجمعية العامة على آلية تجميع الأرصدة النقدية على أساس تجريبي لثلاث فترات من فترات الميزانية؛ وقد حسنت الآلية تسوية المستحقات في كل ربع سنة منذ بدء العمل بها.

64 - وأردف قائلا إن الأمانة العامة ملتزمة بتحقيق الأهداف التي حددتها الدول الأعضاء. ومن أجل القيام بذلك، فإنها تعتمد على مساهمات كافية يمكن التنبؤ بها لبرامجها. والأمين العام ملتزم بالعمل مع الدول الأعضاء من أجل تنفيذ حلول عملية ومعقولة للمشاكل التي تواجه. وتهدف المقترحات الواردة في تقريره (A/76/429) إلى معالجة الحالة غير المستدامة للميزانية العادية وإلى البناء على نجاح التدابير المعتمدة فيما يتعلق بعمليات حفظ السلام في عام 2019. ولا تقلل هذه المقترحات من شأن التزام الدول الأعضاء بدفع اشتراكاتها بالكامل وفي الوقت المحدد. ومع ذلك، فإن عدم معالجة المشكلة نتيجة للخلافات السياسية والاعتراضات الطويلة الأمد على مقترحات معينة من شأنه أن يعرّض عمل المنظمة للخطر ويلغي آثار الإصلاحات التي أيدتها الدول الأعضاء بأغلبية ساحقة. وهناك حاجة إلى أمم متحدة قوية من أجل تحقيق عالم أكثر إنصافا، والتصدي للفقر المدقع والجوع والكراهية وأزمة المناخ والنزاعات التي طال أمدها، وتسخير التعاون المتعدد الأطراف من أجل الصالح العام. واختتم كلمته قائلا إنه لا يمكن لمنظمة يعوقها باستمرار نقص السيولة النقدية وحالة مالية هشة أن تحقق هذه الأهداف بفعالية.

65 - **السيد بشار بونغ** (رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية): عرض تقرير اللجنة الاستشارية ذا الصلة (A/76/7/Add.29)، فقال إن اللجنة الاستشارية تلاحظ جهود الأمين العام لإدارة تحديات السيولة التي واجهتها المنظمة في عام 2020 نتيجة للزيادة في المتأخرات التي تراكمت على الدول الأعضاء. وتلاحظ اللجنة الاستشارية أيضا أنه منذ صدور تقرير الأمين العام (A/76/429) في 19 تشرين الأول/أكتوبر 2021، وبسبب تلقي

مستوى كبير من الاشتراكات المقررة، بما في ذلك من الدول الأعضاء التي عليها متأخرات عن السنوات السابقة، تحسنت حالة السيولة في المنظمة مقارنة بعام 2020.

66 - ومضى يقول إنه بما أن الجمعية العامة وافقت على إدارة الأرصدة النقدية لعمليات حفظ السلام العاملة كأرصدة مشتركة على أساس تجريبي، فإن اللجنة الاستشارية توصي بأن تأذن الجمعية العامة للأمين العام بمواصلة هذه الممارسة، مع الاحتفاظ بأرصدة في صناديق منفصلة خاصة بكل بعثة. وينبغي للجمعية العامة أيضا أن تطلب إلى الأمين العام أن يقدم معلومات مستكملة في هذا الصدد في تقريره عن الاستعراض العام لتمويل عمليات حفظ السلام وفي تقارير الأداء لعمليات حفظ السلام المعنية.

67 - واستطرد قائلا إن اللجنة الاستشارية ترى وجاهة في الاستخدام المقترح للصندوق الاحتياطي لحفظ السلام كآلية سيولة لعمليات حفظ السلام العاملة، إضافة إلى استخدامه المزمع كوسيلة لدعم البعثات الجديدة وتوسيع البعثات القائمة. ولذلك توصي اللجنة الاستشارية بأن توافق الجمعية العامة على استخدام الصندوق كآلية للسيولة تصل إلى مستوى 110 ملايين دولار لعمليات حفظ السلام العاملة. وتوصي اللجنة الاستشارية أيضا بأن تحتفظ الجمعية العامة بمبلغ 40 مليون دولار كاحتياطي حتى يتمكن الصندوق من الوفاء بغرضه الأصلي المتمثل في دعم البعثات الجديدة وتوسيع البعثات القائمة. وإذ تلاحظ اللجنة الاستشارية أن اقتراح تخفيف القيود المفروضة على استخدام الصندوق سيؤدي إلى خسارة الفائدة بالنسبة له، توصي بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام، في حال موافقتها على الاقتراح، أن يقدم إليها خيارات لاحتمال فرض فوائد على الاقتراض الداخلي وطرائق لحساب الفائدة وفرضها وتحصيلها وإجراء العمليات المحاسبية بشأنها لكي تنظر فيها.

68 - وأردف قائلا إن اللجنة الاستشارية توصي بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يقدم معلومات مفصلة عن أثر السيولة على إنجاز الولايات والأداء، بما في ذلك القدرة الاستيعابية، وعن التدابير المتخذة لتنفيذ الولايات على نحو أكثر فعالية وكفاءة في مشاريع الميزانيات المقبلة. وتوصي اللجنة الاستشارية أيضا بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يستعرض، حسب الاقتضاء، في تقريره المقبل عن تحسين الحالة المالية للأمم المتحدة، مقترحاته السابقة لمعالجة حالة السيولة. وعلى وجه الخصوص، ينبغي له أن يستعرض المقترحات المتعلقة بحوافز سداد الأنصبة المقررة في حينها واستخدام الأرصدة الدائنة للدول الأعضاء لسداد المتأخرات، فضلا عن إمكانية الاحتفاظ بالفوائد على الموارد الخارجة عن الميزانية واستخدامها لتمويل الميزانية العادية. واختتم كلمته قائلا إن الزيادة المطردة في الفائض المتراكم الناتج عن خدمات استرداد التكاليف تستحق أيضا مزيدا من التحليل.

69 - **السيد أجمل** (باكستان): تكلم باسم مجموعة الـ 77 والصين، فقال إن هناك حاجة إلى أمم متحدة تتسم بالقوة والسلامة وتنعم بالأمن المالي من أجل تلبية الاحتياجات الإنمائية والتغلب على الفقر وتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وعلى الرغم من أن أزمة السيولة قد تحسنت، فإن المجموعة لا تزال تشعر بالقلق إزاء السلامة المالية الطويلة الأجل للمنظمة، ولا سيما مشاكل السيولة العميقة والمستمرة التي تؤثر على الميزانية العادية. وذكر أن جميع الدول الأعضاء يجب أن تسدد أنصبتها المقررة بالكامل وفي الوقت المحدد ودون شروط. وقال إن التمويل يمثل حجر الزاوية في إدارة الأمم المتحدة. ويجب توفير موارد كافية ويمكن التنبؤ بها من أجل ضمان الوفاء بالولايات بفعالية وكفاءة، ويجب أن تكون إدارة الميزانيات مدفوعة بتنفيذ البرامج بدلا من النقدية المتاحة.

70 - وأردف يقول إن المجموعة تعرب عن تقديرها للدول الأعضاء التي بذلت جهوداً لخفض مستوى اشتراكاتها غير المسددة، رغم وقع الجائحة على اقتصاداتها. وأعرب عن تعاطف المجموعة أيضاً مع الدول الأعضاء التي لا تستطيع الوفاء بالتزاماتها المالية لأسباب خارجة عن إرادتها. وقال إنه ينبغي بذل كل جهد ممكن لمساعدة الدول الأعضاء على دفع اشتراكاتها المقررة.

71 - ومضى يقول إن قدرة المنظمة على تسوية التزاماتها تتوقف بالكامل على سداد الاشتراكات المقررة. وقد أدى عدم القدرة على التنبؤ بدفع الاشتراكات المقررة مرارا وتكرارا إلى اتخاذ تدابير استثنائية من قبيل إبطاء وتيرة التوظيف وضبط الإنفاق، مما يقوض تنفيذ الولايات. ولذلك أعرب عن شعور المجموعة بقلق عميق لأن نصف متأخرات الميزانية العادية يمكن أن يعزى إلى دولة عضو واحدة.

72 - وأشار إلى عمليات حفظ السلام، فقال إن من البوادر المشجعة أن يرى أن التدابير التي وافقت عليها الجمعية العامة في قرارها 307/73، وبخاصة آلية الاقتراض الداخلي لعمليات حفظ السلام العاملة وإصدار رسائل تتعلق بالأنصبة المقررة تدعو الدول الأعضاء إلى دفع اشتراكاتها عن السنة المالية لحفظ السلام بأكملها، قد سهلت سداد الالتزامات في الوقت المناسب للبلدان المساهمة بقوات وبأفراد

شرطة. ومع ذلك، لا تزال المجموعة تشعر بالقلق لأن أوجه العجز في النقدية في الميزانية العادية قد تمت تغطيتها عن طريق الاقتراض من حسابات بعثات حفظ السلام المنتهية. وهذا الاقتراض ليس ممارسة جيدة ولا مستدامة في الميزانية. واختتم كلمته قائلا إن أعضاء المجموعة، وإن كانوا يتحملون حصة ما فتئت تتزايد من نفقات المنظمة، فإنهم ملتزمون بالمشاركة البناءة في الجهود الرامية إلى حل الصعوبات المالية التي تواجهها المنظمة.

73 - **السيد فون شويرين** (ممثل الاتحاد الأوروبي، بصفته مراقبا)، قال إنه من دواعي الارتياح أن الحالة المالية قد تحسنت وأن التدابير المتخذة في عامي 2020 و 2021 لحفظ النقدية لم تعد ضرورية. ولما كان العجز النقدي مرتفعا جدا، ساعدت تلك التدابير في الحيلولة دون توقف عمليات المنظمة. ولولاها لكان عدد أكبر من الأنشطة والنواتج قد تأجل أو ألغي، وكان من شأن استمرار انخفاض معدلات تنفيذ الميزانية أن يقوض أهمية المنظمة. ونوه بضرورة الإشادة بمديري البرامج لتفانيهم في الوفاء بولاياتهم على الرغم من تلك التحديات وجائحة كوفيد-19.

74 - ومضى يقول إن حالة السيولة تتحسن نتيجة للتسوية الجزئية للمتأخرات وأنماط الدفع الأكثر ملاءمة. ويجب أن تبذل الدول الأعضاء قصارى جهدها لتسديد اشتراكاتها المقررة بالكامل وفي الوقت المحدد. وفي الحالات التي يستحيل فيها سداد الاشتراكات بالكامل وفي الوقت المحدد، ينبغي للدول الأعضاء أن تبلغ الأمانة العامة بخططها للتسديد في أسرع وقت بوضوح وموثوقية من أجل ضمان إمكانية التنبؤ بالتدفقات النقدية قدر المستطاع. وأعرب عن ترحيب وفد الاتحاد الأوروبي بالجهود التي تبذلها بعض الدول الأعضاء لخفض متأخراتها، وتشجيعه الدول الأخرى التي عليها متأخرات على معالجة هذه الحالة على سبيل الأولوية.

75 - وأردف قائلا إنه لا بد من بذل المزيد من الجهود لمعالجة الأسباب الجذرية الهيكلية لدوامة الهبوط في حالة السيولة. إذ إن جمود الإطار التنظيمي المتعلق بالميزانية العادية يعوق الإدارة الفعالة، ويتسبب في تفاقم حالة نقدية تنطوي أصلا على صعوبات. فالمنظمة محاصرة في حلقة مفرغة يؤدي فيها انخفاض معدلات تنفيذ الميزانية إلى رد الأموال غير المنفقة إلى الدول الأعضاء، وهو ما يزيد من تفاقم العجز النقدي. وفي عام 2023، قد يتجاوز هذا العجز 200 مليون دولار.

76 - واستطرد قائلا إن الاتحاد الأوروبي يلاحظ بارتياح الآثار الإيجابية المترتبة على القرارات المتعلقة بعمليات حفظ السلام التي أُتخذت في الجزء الثاني من الدورة الثالثة والسبعين المستأنفة للجمعية العامة، ولا سيما إدارة الأرصدة النقدية لجميع عمليات حفظ السلام العاملة كأرصدة مشتركة وإصدار رسائل تتعلق بالأنصبة المقررة تدعو الدول الأعضاء إلى دفع اشتراكاتها في عمليات حفظ السلام عن كامل فترة الميزانية السنوية. فهذه التدابير لم تؤد إلى تحسين إدارة السيولة وإمكانية التنبؤ بالنقدية فحسب، بل أفضت كذلك إلى تعزيز الوفاء بالولايات، وأسفرت فضلا عن ذلك عن سداد المدفوعات للأفراد النظاميين في أوانها. واستدرك قائلا إنه من المؤسف ألا يتسنى تصفية عمليات حفظ السلام المنتهية بسبب استمرار نقص السيولة في الميزانية العادية.

77 - ومضى يقول إن الاتحاد الأوروبي، بوصفه من المدافعين بشدة عن مبادئ تعددية الأطراف وأكبر مساهم مالي جماعي في الأمم المتحدة، ملتزم بتوفير الموارد اللازمة لتمكين المنظمة من إنجاز ولاياتها بفعالية. فكفالة السلامة المالية للأمم المتحدة مسؤولية مشتركة بين الدول الأعضاء والمنظمة، وهي أمر حاسم لتمكين المنظمة من تنفيذ الولايات المنوطة بها. واختتم كلمته قائلا إن الاتحاد الأوروبي يواصل الدعوة إلى إيجاد حلول مسؤولة ومستدامة لأزمة السيولة، ويسعى إلى إيجاد أرضية مشتركة داخل اللجنة في هذا الصدد، مع التمسك بأعلى معايير الشفافية والمساءلة.

78 - **السيد تيو** (سنغافورة): تكلم باسم رابطة أمم جنوب شرق آسيا، فقال إن الأمين العام يستحق الثناء على تواصله المنتظم فيما يتعلق بالحالة المالية للمنظمة. وأعرب عن تقدير الرابطة للجهود التي تبذلها الأمانة العامة لإدارة تحديات السيولة مع التقليل إلى أدنى حد من أثرها على تنفيذ الولايات. وقد تطلب ذلك من الأمانة العامة اتخاذ قرارات صعبة من قبيل قرار احتواء التكاليف من خلال تجميد جزئي للتوظيف وتأجيل النفقات غير المتعلقة بالوظائف.

79 - ومضى يقول إنه من المشجع، كما هو مبين في الرسالة المؤرخة 15 شباط/فبراير 2022 الموجهة من الأمين العام إلى الدول الأعضاء، أن الوضع المالي تحسن بسبب تلقي مستوى أكبر من الاشتراكات والمدفوعات السابقة طوال عام 2021. وبيّن أن تلقي 113,3 في المائة من الأنصبة المقررة لعام 2021 كان أكثر إثارة للإعجاب بالنظر إلى الشكوك الاقتصادية الكبيرة التي نشأت نتيجة لكوفيد-19. وأعرب عن إشادة الرابطة بالدول الأعضاء التي جعلت هذا الإنجاز ممكنا.

80 - وأردف قائلا إن الرابطة تحيط علما بمقترحات الأمين العام الرامية إلى تحسين الحالة المالية للمنظمة، التي تأثرت بالتحديات الناشئة أساسا عن التأخر في سداد الأنصبة المقررة؛ ولن يكون تعزيز المرونة في إدارة الموارد المالية ذا فائدة تذكر إذا كان مستوى هذه الموارد غير كاف أصلا. والطريقة المستدامة الوحيدة لمعالجة حالة السيولة هي ضمان أن تسدد الدول الأعضاء أنصبتها المقررة بالكامل وفي الوقت المحدد ودون شروط. فهذا التزام قانوني ومالي. وأعرب عن أمل الرابطة في أن تشير المستويات العالية للمساهمات الواردة في عام 2021 إلى توجه جديد، وليس إلى حالة شاذة، في أنماط الدفع. ومع ذلك، ينبغي للأمين العام أن يواصل التحلي بالحصافة في إنفاق الموارد من أجل منع تفاقم الأزمة المالية.

81 - واستطرد قائلا إنه على الرغم من الزيادة المستمرة في حصة الدول الأعضاء في الرابطة من الأنصبة المقررة للميزانية العادية، فإنها لا تزال ملتزمة بدفع أنصبتها المقررة من أجل دعم الأمين العام والعمل الذي تقوم به الأمم المتحدة. واختتم كلمته قائلا إن الرابطة ملتزمة أيضا بالمشاركة في الجهود الرامية إلى حل الصعوبات المالية التي تواجهها المنظمة، مع التشديد في الوقت نفسه على أن هذه الجهود يجب ألا يترتب عليها أعباء إضافية غير عادلة أو آثار سلبية أخرى على الدول الأعضاء.

82 - **السيد أمّان** (سويسرا): تكلم أيضا باسم ليختنشتاين، فقال إن سويسرا وليختنشتاين تتضامنان تضامنا كاملا مع شعب أوكرانيا. وأعرب عن إدانة الوفدين بشدة للهجوم العسكري الذي شنه الاتحاد الروسي على أوكرانيا، والذي يشكل انتهاكا خطيرا للقانون الدولي. وقال إنهما يدعوان إلى الوقف الفوري لجميع الأعمال القتالية والانسحاب الفوري لقوات الاتحاد الروسي من الأراضي الأوكرانية. إذ يجب على جميع الأطراف احترام القانون الدولي لحقوق الإنسان وحماية الأرواح والبنية التحتية المدنية.

83 - ومضى يقول إنه من المشجع أن الوضع المالي في بداية عام 2022 أكثر استقرارا مما كان عليه في السنوات السابقة، وأن التدفقات الواردة وكمية النقدية المستلمة بلغت مستويات قياسية. ومن المشجع أيضا أن جميع القيود على الإنفاق المفروضة نتيجة لنقص السيولة قد رفعت. وهذه التحسينات ناتجة أساسا عن الزيادة في عدد الدول الأعضاء التي سددت اشتراكاتها بالكامل وفي الوقت المحدد. وتبين التحسينات أن الامتثال للنظام المالي فيما يتعلق بدفع الاشتراكات هو وسيلة فعالة لتجنب أزمات السيولة في المستقبل. ويمكِّن تلقي المساهمات في الوقت المناسب الأمانةَ العامة من تخصيص الموارد على نحو أكثر فعالية، وبالتالي منع تعطل العمليات. ومن شأن تلقي المساهمات في الوقت المناسب أن يمكِّن المنظمة من تنفيذ الولايات التي اعتمدتها الدول الأعضاء على أساس عوامل أخرى غير توافر التمويل. ولذلك ينبغي للأمين العام أن يواصل حث الدول الأعضاء على تسديد المدفوعات في حينها وأن يضع مثبطات تثني الدول عن التأخر في السداد أو عدم السداد.

84 - واستطرد قائلا إن المنظمة، مع ذلك، ليست في منأى عن حدوث أزمات في المستقبل. فالقيود المفروضة على النفقات غير المتعلقة بالوظائف ليست كافية لسد الفجوات المتزايدة بين التدفقات النقدية الداخلة والخارجة. وإذا لم تبذل الجمعية العامة جهودا حازمة ومتواصلة لمعالجة هذه المشكلة، فستعاني الولايات المنوطة بالأمم المتحدة من نقص بنيوي في التمويل. ورغم أن قيام الأمانة العامة بتحديد أولويات الأنشطة أمر ضروري بالنظر إلى الحالة النقدية الصعبة التي تعاني منها المنظمة، فإن ذلك يعرض للخطر رقابة الدول الأعضاء على تنفيذ الولايات المنوطة بالأمم المتحدة.

85 - وأردف قائلا إنه من الضروري إجراء استعراض شامل لتحديات السيولة من أجل تحديد حلول دائمة. وينبغي للجنة الخامسة أن تدرس بدقة المقترحات الواردة في تقرير الأمين العام (A/76/429). ومن الضروري إعطاء الأمين العام مزيدا من الفُسحة في إدارة الميزانية، بما في ذلك سلطة إعادة توزيع الموارد بين أبواب الميزانية حسب الضرورة، مع ضمان الشفافية والمساءلة الكاملتين أمام الدول الأعضاء. واختتم كلمته قائلا إن سويسرا وليختنشتاين ستواصلان دفع اشتراكاتهما المالية بالكامل وفي الوقت المحدد.

86 - **السيد كيمورا** (اليابان): قال إنه من المشجع ملاحظة أن الحالة المالية للمنظمة شهدت تحسنا مقارنة بالسنوات الأخيرة، وذلك بفضل تلقي نسبة 113,3 في المائة من الاشتراكات في الميزانية العادية لعام 2021، وتحسين الأمانة العامة إدارة السيولة. وقد مكنت هذه الجهود المنظمة من بدء عام 2022 بفائض نقدي يزيد على 300 مليون دولار. وأعرب عن امتنان اليابان للدول الأعضاء التي أسهمت في عكس مسار التأخر في سداد المدفوعات وعن تشجيعها لها على مواصلة القيام بذلك.

87 - ومضى يقول إن الدول الأعضاء تقع على عاتقها مسؤولية دفع أنصبتها المقررة بالكامل وفي الوقت المحدد. وأشار إلى أن اليابان، على الرغم من أثر كوفيد-19 على اقتصادها والتحديات المالية المحلية

الشديدة التي تواجهها، أوفت بالتزاماتها بأمانة وستواصل القيام بذلك. وأعرب عن استمرار عزم اليابان أيضا على المساهمة في تنفيذ الولايات المنوطة بالأمم المتحدة.

88 - واستطرد قائلا إنه ينبغي الثناء على الأمين العام والمراقب المالي وبقية الأمانة العامة على إدارة السيولة بدقة وفعالية من أجل ضمان تنفيذ الولايات بشكل أفضل. وأعرب عن تقدير اليابان للجهود المتواصلة التي تبذلها الأمانة العامة لتقديم معلومات عن حالة المنظمة. لكنه قال إن وفد بلده يظل قلقا إزاء التحديات التي تواجهها المنظمة على صعيد السيولة، فيما يتعلق بأمور منها الميزانية العادية، لأنها تعرقل تنفيذ الولايات. وأعرب أيضا عن ترحيب اليابان بالتدابير المحددة التي اقترحها الأمين العام لمعالجة هذه الحالة.

89 - وتابع كلامه قائلا إنه ينبغي للأمانة العامة والجمعية العامة، عند وضع الاحتياجات من الموارد، أن تحددا مستوى من الموارد يكون واقعيا وكافياً لتنفيذ الولايات. وفي الوقت نفسه، فإن الدول الأعضاء لا تملك موارد غير محدودة. وذكر أن الدول الأعضاء والأمانة العامة تتحملان مسؤولية مشتركة عن السعي إلى تعزيز استخدام الموارد على نحو أكثر فعالية وكفاءة من أجل ضمان مستوى عال من المساءلة أمام دافعي الضرائب. واختتم كلمته قائلا إن وفد بلده مستعد للمشاركة في مناقشات مفتوحة وبناءة بشأن سبل معالجة هذه المسألة، وسيواصل الدعوة إلى تحقيق الانضباط في الميزانية، وهو شرط مسبق للوفاء بالولايات على نحو يخضع للمساءلة.

90 - **السيدة جربوعي** (المغرب): قالت إن السلامة المالية عنصر أساسي لكفالة استمرار أي منظمة. وتقع على عاتق الدول الأعضاء مسؤولية مشتركة عن دفع اشتراكاتها بالكامل وفي الوقت المحدد من أجل تزويد المنظمة بالموارد اللازمة للوفاء بولاياتها. وأعربت عن ترحيب المغرب بتحسن الحالة المالية نتيجة لنداء الأمين العام إلى الدول الأعضاء بشأن أزمة السيولة المتفاقمة، على النحو المبين في رسالته المؤرخة 27 آذار/مارس 2021.

91 - ومضت تقول إن المغرب يحيط علما مع التقدير بتقرير الأمين العام (A/76/429) ورسالته المؤرخة 15 شباط/فبراير 2022 بشأن الحالة المالية للأمم المتحدة. وأعربت عن ترحيب وفد بلدها بجهوده الرامية إلى ضمان الاستقرار المالي للمنظمة وقدرتها على التنبؤ. وأعربت عن فخر المغرب بإدراجه في قائمة الشرف للدول الأعضاء التي سددت اشتراكاتها خلال فترة الـ 30 يوما المحددة في البند 3-5 من النظام المالي. وينبغي لجميع الدول الأعضاء الأخرى أيضا أن تفي بالتزاماتها المالية تجاه المنظمة، وفقا للميثاق. واختتمت كلمتها قائلة إن المغرب سينظر في تحديات السيولة التي تواجهها المنظمة بصورة شاملة من أجل تحديد حلول مستدامة.

92 - **السيدة فاليس** (الفلبين): قالت إن الفلبين تلاحظ الجهود التي يبذلها الأمين العام لإدارة حالة السيولة الناجمة عن الزيادة في المتأخرات في سداد الاشتراكات المقررة في السنوات السابقة. وكان لهذه الحالة أثر كبير على تنفيذ البرامج والوفاء بالولايات. ورغم ذلك، جرت بعض التحسينات: فقد خفضت المتأخرات المستحقة للميزانية العادية من 808 ملايين دولار في نهاية عام 2020 إلى 517 مليون دولار في تشرين الثاني/نوفمبر 2021، في حين خفضت المتأخرات المتعلقة بعمليات حفظ السلام من 3,18 مليون دولار إلى 1,47 مليون دولار للفترة نفسها. وعلاوة على ذلك، بدا من غير المرجح في تشرين الثاني/ نوفمبر 2021، نظرا لتلقي حجم كبير من الأنصبة المقررة في وقت سابق من ذلك العام، أن تحتاج المنظمة إلى الاقتراض من حسابات بعثات حفظ السلام المنتهية في عام 2021 من أجل تغطية أوجه العجز في الميزانية العادية.

93 - وأعربت عن تأييد الفلبين جهود الدول الأعضاء للوفاء بالتزاماتها المالية تجاه المنظمة بالكامل وفي الوقت المحدد ودون شروط، وفقا للميثاق. وعلى الرغم من أن التدابير المتخذة لزيادة السيولة كانت ناجحة إلى حد ما، فإنها لم يكن لها أثر ذو بال على الحالة العامة للمنظمة. ونتيجة لذلك، أعاد الأمين العام تقديم عدد من المقترحات التي أرجئت من دورات سابقة للنظر فيها في الدورة الحالية من أجل ضمان استدامة عمليات المنظمة. ومع ذلك، قد يكون تنفيذ بعض هذه المقترحات معقدا، مما يؤدي إلى زيادة في الأنصبة المقررة على الدول الأعضاء؛ ولذلك من الضروري إجراء مزيد من الاستعراض للمقترحات وإجراء تحليل سليم لحالة السيولة في الميزانية العادية. وأعربت عن ترحيب وفد بلدها أيضا بالمعلومات المستكملة عن مبادرات الأمين العام لاستكشاف خيارات تجديد موارد الحساب الخاص، ولا سيما من خلال التبرعات. وشددت على أن تكون جميع التدابير المتخذة لإدارة السيولة وفق الاحترام التام لأحكام النظام المالي والقواعد المالية للأمم المتحدة.

94 - وأردفت قائلة إنه ينبغي للأمين العام، لدى مواصلته إدارة الأرصدة النقدية لبعثات حفظ السلام العاملة كأرصدة مشتركة، أن يضمن الرقابة السليمة حتى لا تتأثر البعثات المقرِضة تأثرا سلبيا. وينبغي له أيضا أن يقدم بانتظام معلومات مستكملة في هذا الصدد في

تقاريره عن الاستعراض العام لتمويل عمليات حفظ السلام وفي تقارير الأداء لعمليات حفظ السلام ذات الصلة. واختتمت كلمتها قائلة إنه ينبغي مواصلة استعراض المقترح الداعي إلى عدم إعادة الأرصدة الدائنة عن الأموال غير المنفقة لعمليات حفظ السلام العاملة إلا إذا كانت المدفوعات المستحقة والواجبة الدفع للبلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة قد تمت تسويتها في التاريخ الذي يتخذ فيه قرار بإعادة تلك الأرصدة الدائنة، في ظل مراعاة اقتراح مواصلة ترتيب تجميع النقدية لعمليات حفظ السلام العاملة.

95 - **السيد بيلاسكيس كاستيو** (المكسيك): قال إن المكسيك تعترف بالجهود التي تبذلها الأمانة العامة للتصدي للتحديات المالية ومشاكل السيولة التي تواجهها المنظمة. وبيّن أن الخطوات المتخذة لزيادة المرونة في إدارة الموارد لعمليات حفظ السلام تكتسب قيمة خاصة، بما في ذلك في ضمان تسوية المدفوعات للبلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة في الوقت المناسب. وشدد على مواصلة اتخاذ هذه الخطوات المفيدة بشكل واضح.

96 - وأعرب عن شكره للأمين العام على مقترحاته لمعالجة حالة عدم اليقين المالي التي تواجهها الأمم المتحدة، على النحو المبين في تقريره (A/76/429). وبيّن أن حالة عدم اليقين هذه تفاقمت على مر السنين، مما عرض للخطر ليس فقط تنفيذ البرامج المؤسسية وتحقيق النتائج في الوقت المناسب، ولكن التقدم المحرز في الإصلاحات الجارية أيضا. وقال إن المكسيك سوف تدرس بعناية المقترحات المتعلقة بالميزانية العادية وعمليات حفظ السلام، مع مراعاة توصيات اللجنة الاستشارية والهدف الرئيسي المتمثل في تشجيع الحلول الخلاقة القائمة على الاستخدام الفعال للموارد المتاحة وفقا للنظام المالي والقواعد المالية، ودون زيادة مساهمات الدول الأعضاء.

97 - وأوضح أن تحسن الحالة المالية للأمم المتحدة يرتبط ارتباطا وثيقا بإصلاح المنظمة. واختتم كلمته قائلا إن الدول الأعضاء تقع على عاتقها مسؤولية دعم المنظمة والتعاون مع الأمانة العامة في وضع واعتماد تدابير لإزالة العقبات الهيكلية، وتحسين مرونة إدارة الميزانية حيثما أمكن ذلك، وضمان التمويل المستدام والفعال الذي يمكن التنبؤ به للميزانية العادية وعمليات حفظ السلام.

البند 137 من جدول الأعمال: الميزانية البرنامجية لعام 2021 *(تابع)*

إدارة التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة (A/76/373 و A/76/579)

98 - **السيد راماناثان** (المراقب المالي): عرض تقرير الأمين العام عن إدارة التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة (A/76/373)، فقال إن التأمين الصحي كان جزءا أساسيا من مجموعة التعويضات المقدمة لموظفي الأمم المتحدة منذ إنشاء المنظمة. وفي كانون الأول/ديسمبر 1966، وافقت الجمعية العامة على إنشاء برنامج التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة، مما وسع نطاق التغطية في إطار خطط التأمين الصحي للأمم المتحدة ليشمل الموظفين المتقاعدين المؤهلين. ولا يزال يشكل التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة عنصرا مهما من عناصر الضمان الاجتماعي للموظفين المتقاعدين، نظرا إلى أن كثيرا منهم لا يستطيعون الاستفادة من خطط الضمان الاجتماعي الوطنية نتيجة لخدمتهم لدى الأمم المتحدة. وقد ازداد التسجيل في برنامج التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة زيادة كبيرة منذ إنشائه، مع زيادات كبيرة في التكاليف. ومن المتوقع أن تستمر هذه التكاليف في الزيادة نتيجة لارتفاع عدد المشتركين المتقاعدين، وتغير الخصائص الديموغرافية، وأوجه التقدم الطبي، وتزايد تكلفة الخدمات الطبية.

99 - ومضى يقول إنه خلافا لاستحقاقات المعاشات التقاعدية، يمول التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة على أساس الدفع أولا بأول، حيث تمول الاستحقاقات عندما تقدم للمتقاعدين. وقد أدى هذا النهج إلى مستوى ما فتئ يتزايد من الالتزامات غير الممولة، والتي كان من المتوقع أن يبلغ مجموعها 23,4 بليون دولار بحلول عام 2051، مقارنة بمبلغ 7,5 بلايين دولار في عام 2020. وأدى أيضا إلى زيادة في الميزانية السنوية للتأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة، والتي كان من المتوقع أن تصل إلى 499,7 مليون دولار في عام 2051، مقارنة بـ 92,5 مليون دولار في عام 2020. وكان الدفع أولا بأول خيارا تمويليا قابلا للتطبيق عندما كان عدد المشاركين في نظام التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة متواضعا. بيد أن الزيادة المستمرة في عدد المشاركين في برنامج الأمم المتحدة للتأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة وارتفاع تكاليف البرنامج سيضعان حتما عبئا كبيرا على الميزانيات المقبلة وسيزيدان من مستوى الالتزامات غير الممولة. ولذلك فإن هذا النهج غير مستدام.

100 - وأردف قائلا إن الأمين العام يشعر بالقلق إزاء مستوى الالتزامات غير الممولة المتعلقة بالتأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة

والضغوط المالية التي يفرضها أسلوب التمويل القائم على الدفع أولا بأول على الميزانيات الحالية والمقبلة. وحذر مجلس مراجعي الحسابات أيضا من أنه من المرجح أن تستهلك الالتزامات المتعلقة باستحقاقات الموظفين قسطاً متزايداً من الميزانية العادية مع مرور الوقت إذا بقيت غير ممولة. وبالإضافة إلى ذلك، كررت اللجنة الاستشارية المستقلة للمراجعة، في تقريرها عن أنشطتها للفترة من 1 آب/أغسطس 2020 إلى 31 تموز/يوليه 2021 (A/76/270)، ملاحظتها السابقة بأن الإبقاء على نهج الدفع أولا بأول يشكل خطرا كبيرا ينبغي إدارته على النحو الواجب. وأوصت اللجنة أيضا بأن تنظر الجمعية العامة في استراتيجيات بديلة لتمويل التزامات التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة من أجل التخفيف من حدة هذا الخطر.

101 - واستطرد قائلا إنه يجب على الأمم المتحدة أن تعتمد طريقة منهجية لتمويل الالتزامات المستحقة بغرض كفالة الإدارة المالية الحصيفة لبرنامج التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة، لتحل في نهاية المطاف محل طريقة الدفع أولا بأول. وقد اعتمدت بعض مؤسسات الأمم المتحدة استراتيجياتها الخاصة للتمويل وحققت مستويات مختلفة من التمويل. وينبغي للأمم المتحدة أن تحذو حذوها وأن تتحول تدريجيا إلى نهج الدفع على أساس الاستحقاق لتمويل حصة المنظمة من تكاليف التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة ابتداء من عام 2023. وستستلزم هذه الاستراتيجية الإبقاء على التمويل على أساس الدفع أولا بأول لمجموعة مغلقة من الموظفين والمتقاعدين الحاليين وفرض رسم على تكاليف المرتبات من أجل تمويل استحقاقات التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة للموظفين الجدد في المستقبل. ونظرا لكون تقييم التزامات التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة يتأثر بشدة بالعوامل الديمغرافية والاقتصادية، اقترح تمويل جزئي يصل إلى 75 في المائة من هذه الالتزامات، من خلال رسم قدره 6 في المائة على تكاليف المرتبات.

102 - وتابع كلامه قائلا إنه سيلزم إجراء استعراضات دورية لأرصدة الصناديق الاحتياطية والتدفقات النقدية من أجل ضمان التمويل التدريجي والكافي. وفي حين أن الاستراتيجية المقترحة ستتطلب في البداية اشتراكات مقررة إضافية، فإنها ستخفض إلى حد كبير احتياجات الميزانية في الأجل الطويل، مما يضمن الجدوى المالية لبرنامج التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة. واختتم كلامه قائلا إن الأمين العام يعلق أهمية كبيرة على استدامة البرنامج، لأنه يمكّن المنظمة من ضمان حصول المتقاعدين على الرعاية الصحية المناسبة بغض النظر عن مكان إقامتهم وبتكلفة تتناسب مع دخلهم من المعاشات التقاعدية.

103 - **السيد بشار بونغ** (رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية): عرض تقرير اللجنة الاستشارية ذا الصلة (A/76/579)، فقال إن اللجنة الاستشارية تقر بتدابير احتواء التكاليف التي اتخذتها الأمانة العامة، وتوصي بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يدرج، في التقارير المقبلة المتعلقة بالميزانية العادية وميزانية حفظ السلام، معلومات عن نفقات التأمين الصحي المدرجة في الميزانية والفعلية للموظفين العاملين. وأشار إلى تأخر مراجعة المطالبات الطبية وأداء شركات إدارة المطالبات التي تجريها الإدارة؛ وتطلع اللجنة الاستشارية إلى تلقي نتائج المراجعة.

104 - وأردف قائلا إن اللجنة الاستشارية توصي بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يواصل، مع الحكومات الوطنية، استكشاف فرص الاستفادة من خطط التأمين الصحي الوطنية في البلدان التي تضم عددا كبيرا من المتقاعدين في الأمانة العامة، بما في ذلك إمكانية تقديم المزيد من الحوافز للمتقاعدين للمشاركة في الخطط الوطنية أو جعل هذه المشاركة إلزامية. وأفاد بأن اللجنة الاستشارية توصي بأن يطلب إلى الأمين العام أن يقدم تقريرا عن نتائج تلك الجهود في تقريره المقبل عن إدارة التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة.

105 - وأعرب عن ترحيب اللجنة الاستشارية بإدراج المعلومات المتعلقة بتوقعات أهلية الموظفين العاملين في عمليات حفظ السلام للاستفادة من التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة في تقرير الأمين العام (A/76/373)، على نحو ما طلبته الجمعية العامة. وفيما يتعلق بتوصيات الأمين العام المتعلقة بتمويل التزامات التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة، قال إن اللجنة الاستشارية ترى أن هناك حاجة إلى مبررات أوضح لاستخدام طريقة الدفع على أساس الاستحقاق بدلا من طريقة الدفع أولا بأول، وإلى استراتيجيات مُحكمة ومتسقة للتمويل والاستثمار.

106 - وأردف قائلا إن هناك اختلافات كبيرة بين مقترح التمويل الجديد المقدم من الأمين العام ومقترحاته السابقة؛ ولم تحدد هذه الاختلافات في تقريره (A/76/373) ولم يتم شرحها عند الاستفسار. واللجنة الاستشارية غير مقتنعة بالأساس المنطقي الذي قدمه الأمين العام لمقترحه الجديد الداعي إلى ضمان تمويل جزئي يصل إلى 75 في المائة من الاحتياطي المحتمل، مقارنة بمقترحه السابق بإنشاء احتياطي ممول تمويلا كاملا. وبالمثل، فإن اللجنة الاستشارية غير مقتنعة بمقترح الأمين العام الداعي إلى القيام مبدئيا باستثمار أموال التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة التي ستتراكم من الميزانية العادية وميزانية

حفظ السلام في صندق النقدية المشترك الحالي ذي الأجل القصير إلى المتوسط الذي تديره خزانة الأمم المتحدة، نظرا للشواغل التي أعرب عنها مجلس مراجعي الحسابات فيما يتعلق بإدارة الأموال الاحتياطية الخارجة عن الميزانية للتأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة وانخفاض معدلات عائد الاستثمار ضمن حافظة الأموال ذات الأجل القصير إلى المتوسط. وقد احتفظ التقييم الاكتواري لعام 2020 لالتزامات التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة، كعملية ترحيل، ببعض الافتراضات التي حددها مجلس مراجعي الحسابات على أنها تنطوي على تناقضات، وهي نتيجة تشير إلى احتمال وجود مخاطر عالية للخطأ في حساب التزامات التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة.

107 - وتابع كلامه قائلا إن اللجنة الاستشارية، بوجه عام، غير مقتنعة تماما بمقترحات الأمين العام، وما زالت تعتقد بأن هدف ضمان توافر الموارد الكافية لتسوية الالتزامات المتعلقة باستحقاقات الموظفين المعترف بها يمكن تحقيقه دون القيام بالضرورة أو على الفور بإنشاء احتياطي. ولذلك تكرر اللجنة الاستشارية توصيتها بمواصلة نهج الدفع أولا بأول، على النحو الذي أوصت به الجمعية العامة في قرارات شتى. وتوصي اللجنة الاستشارية أيضا بعدم الموافقة على التوصيتين الواردتين في الفقرتين 77 (ب) و (ج) من تقرير الأمين العام (A/76/373).

108 - واستطرد قائلا إنه في حين أن اللجنة الاستشارية تشير إلى أن الجمعية العامة لم تتخذ قرارا بشأن تمويل احتياطي لالتزامات التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة واستثمار تلك الالتزامات التي قطعتها المؤسسات والنقاط التي أثارها الفريق العامل المعني بالتأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة والصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة، فإنها تتمسك مع ذلك برأيها، على نحو ما أقرته الجمعية العامة في قرارها 272/71 باء، وهو أن دور الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية في تقديم حل فعال من حيث التكلفة في مجال استثمار الأصول التي تخصص لتمويل استحقاقات التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة مستقبلا، يمكن أن تستكشفه مؤسسات المنظومة التي وافقت هيئات إدارتها على هذا التمويل. واختتم كلمته قائلا إن اللجنة الاستشارية توصي بالتالي بمواصلة استكشاف الخيارات المتاحة لإدارة احتياطي محتمل للتأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة، ولا سيما من جانب صندوق المعاشات التقاعدية.

109 - **السيد أجمل** (باكستان): تكلم باسم مجموعة الـ 77 والصين، فقال إن المجموعة تعلق أهمية كبيرة على رفاه موظفي الأمم المتحدة وهي ملتزمة بتسوية التزاماتهم المتعلقة بنهاية الخدمة، بما في ذلك الالتزامات المتصلة بالتأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة، لأن العديد من الموظفين لا يستطيعون الاستفادة من الخطط الوطنية للضمان الاجتماعي بسبب خدمتهم في الأمم المتحدة. وقد نظرت المجموعة بعناية في تقرير الأمين العام (A/76/373) ولاحظت مع التقدير الشواغل التي أعربت عنها الجمعية العامة في قرارها 279/73 باء. ولاحظت المجموعة أيضا الشواغل المعرب عنها فيما يتعلق بالمستوى الكبير لالتزامات التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة والأثر المحتمل لهذه الالتزامات على استدامة التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة وعلى ملاءة الأمم المتحدة في المستقبل. وتسلم المجموعة بالآثار الطويلة الأجل للقرارات المتعلقة بالتأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة على ميزانيات المنظمة في المستقبل وعلى موظفيها. واختتم كلمته قائلا إن المجموعة ستسعى، في مشاورات غير رسمية، إلى التوصل إلى فهم أفضل للرسم المقترح فرضه على المرتبات، مع مراعاة المصالح الأساسية لموظفي الأمم المتحدة وأثر هذا الرسم على اشتراكات الدول الأعضاء.

رُفعت الجلسة الساعة 17:35.